

# الوقائع المصرية

جريدة حكومية مصرية

(العدد ٤٢) يوم الخميس ٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٨ - ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٩ (السنه العاشرة بعد المائة)

قوانين . هراسيم . فهارات ، الخ .

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٩

بإضافة فقرة جديدة الى المادة ١١ من الأمر العالى المشتمل على  
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

نحن فاروق الأول ملك مصر

فقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

فأادة ١ - يضاف الى المادة ١١ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه  
سنة ١٨٨٣ والمشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فقرة ثالثة نصها  
كالاتى :

«يجوز لوزير العدل أن يأذن بفرار منه لدائرة أو أكثر من دوائر المحاكم  
الابتدائية المشار إليها بالمادة (٥) فى عقد جلساتها بمواصم المحافظات  
والمديريات الداخلة فى دوائر اختصاصها القضاى للفصل فى القضايا الخاصة  
بهذه المحافظات والمديريات» .

فأادة ٢ - لعل وزير العدل تنفيذ هذا القانون، ويسرى العمل به من  
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

## ملخص

البضائع المنسأة الذى يجوز لها فى خلاله  
وبطريق الاستعمال رغبة فى المعاقلة على  
مصالح البلاد والتجارة أن تتحدد يومان  
حدا أدنى وحدا أقصى لأسعار البضائع  
التعامل عليها فى البورصة وفرض حده  
الأسعار على المتعاقدين .

فقراد بضمير - عضوية فى المجالس الحسبية  
الابتدائية .

فقراد بضمير - تواريخ انتساح أدوار محاكم  
الجنابات التابعة لمحكمة استئناف أسيرط  
الأهلية فى المدة من أول يونيه سنة ١٩٣٩  
الى آخر أكتوبر سنة ١٩٣٩

فقراد من مديرية الدقهلية بشأن الأتارة يبيض  
فقراس مرمر كركس .

قانون بإضافة فقرة جديدة الى المادة ١١  
من الأمر العالى المشتمل على لائحة ترتيب  
المحاكم الأهلية .

مرسوم بتعيين وكيل محكمة الاستئناف  
المختلطة .

مرسوم بتعيين وكيل بالمحاكم المختلطة .

مرسوم بإنشاء كرسى للأدب المصرى فى المعهد  
الإسلامى بكلية الآداب .

فقراد بدعوة الناخبين لانتخاب عضو لمجلس  
النواب من دائرة منافقة بمديرية المنيا فى يوم  
٢٢ مايو سنة ١٩٣٩

فقراد بالترخيص بجهة بوزعة البضائع المنسأة  
بالاسكندرية ، فى الميادين المنصوص عليه  
فى المادة ١١ من اللائحة العامة ببورصات

فالحق بهذا العدد :

زيادة المسألة - مصلحة الأموال المترتبة - جهوزات إدارية .

كشفت بيان الأملاك الأميرية التى عرضت للبيع والأموال التى احتد يهها فى شهر مارس  
سنة ١٩٣٩

مضبطة الجلسة السابعة والثلاثين لمجلس النواب المنعقدة فى يوم الاثنين ٢٩ المحرم سنة ١٣٥٨  
(٢٠ مارس سنة ١٩٣٩) .

مضبطة الجلسة الثامنة والثلاثين لمجلس النواب المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٣٠ المحرم سنة ١٣٥٨  
(٢١ مارس سنة ١٩٣٩) .

ملاحظة - المرسوم برفق من حضرات المشركين أن تكون لهه مجموعة كاملة من محاضر  
جلسات البرلمان أن يحافظ على الملحق المرفق بهذا .

## لولاية مجلس الوزراء

فاحتفالاً بالمولد النبوى الشريف ، تعطل وزارات الحكومة وسائر المصالح  
الأميرية فى جميع نواحي المملكة المصرية يوم الثلاثاء ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٥٨  
(٢٤ مايو سنة ١٩٣٩) .

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدرى ما بين في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٨ (٢٥ أبريل سنة ١٩٣٩)

فأرورق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

لؤيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير العدل

محمد هاشم

أمرسوم

بتعيين وكيل محكمة الاستئناف المختلطة

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدرى ما بين في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٨ (٢٥ أبريل سنة ١٩٣٩)

فأرورق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

لؤيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير العدل

محمد هاشم

أمرسوم

بتعيين وكيل محكمة المختلطة

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدرى ما بين في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٨ (٢٥ أبريل سنة ١٩٣٩)

فأرورق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

لؤيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير العدل

محمد هاشم

أمرسوم

بتعيين كرسى للأدب المصرى فى المعهد الإسلامى بكلية الآداب

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة ما